

مشروع روجرز*

1 – المشروع الأول:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مبادرة روجرز وزير الخارجية، ففي 9 كانون أول 1969 لخص وزير الخارجية الأمريكية – آنذاك – فحوى المقترحات الأمريكية لتسوية النزاع في المنطقة والتي تضمنت:

أولاً: انسحاب إسرائيل من "أراض عربية محتلة في حرب حزيران 1967" وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام.

ثانياً: إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات.

ثالثاً: ضمانات أمنية تشمل "شرم الشيخ" وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ووضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة لكي تتمكن القوات الإسرائيلية من الانسحاب من الأراضي المصرية.

رابعاً: تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية من قبل إداراتها كمدينة موحدة.

خامساً: التوصل إلى تسوية عبر مفاوضات تجري على طريقة المفاوضات العربية الإسرائيلية التي تمت في "رودس" عام 1949، على أن يقوم الدكتور يارنغ بدور الوسيط بين الطرفين.

2 – المشروع الثاني: المبادرة الأمريكية

في الخامس والعشرين من أيار (مايو) 1970 أعلن وليام روجرز، وزير الخارجية الأمريكية، في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة اتخذت خطوة دبلوماسية جديدة وقدمت

*المصدر: "وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة، 1839 – 1987"، (تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، 1987)، ص 191 – 193.

مقترحات سلام جديدة بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط من أجل تشجيع العرب وإسرائيل على وقف إطلاق النار والبدء في محادثات تحت إشراف الدكتور يارنغ.

وفي 19 حزيران (يونيو) 1970 بعث وليام روجرز بالرسالة الشفوية التالية إلى وزير الخارجية المصري - آنذاك - السيد محمود رياض تضمنت المقترحات التي اصطلح على تسميتها بالمبادرة الأمريكية: "عزيزي السيد وزير الخارجية لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ الأول من أيار، وما أدلّيتم به من ملاحظات بعد ذلك للمستتر بيرغس المشرف على شؤون الرعايا الأمريكيان في القاهرة والملحق بالسفارة الإسبانية، كما قدم إلى المستر سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط تقريراً كاملاً عن الأحاديث التي أجراها مع الرئيس جمال عبد الناصر ومعكم، وقد قمنا بالتفكير جيداً فيما يمكن عمله للوضع في الشرق الأوسط.

إنني أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة، وأعتقد بأنه من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة وتأمل في توضيح إن ذلك يمكن تحقيقه، ونحن على استعداد للقيام بدورنا فيه أننا ننظر للأطراف الأخرى المعنية وبصفة خاصة لحكومتم التي يقع عليها دور بالغ الأهمية، على أمل أن تترك معنا لانتهاز هذه الفرصة فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا سنعاني جميعاً من النتائج، وسنشعر حقاً بالأسف على ذلك.

ومن خلال هذه الروح فإنني أناشد حكومتكم أن تدرس الأفكار التي سوف أعرضها فيما يلي:

"إننا سوف نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام. لقد قدمنا مقترحات جديدة وعملية من أجل ذلك، كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل معقول ولضرورة خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكناً. ونقصد بهذه النقلة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية، وتوضيح المواقف من ناحية أخرى، حتى تتوافر للعرب والإسرائيليين بعض الثقة في أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.

وفي رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف في العمل تحت إشراف السفير يارنغ المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242.

”لقد قال وزير الخارجية الإسرائيلية أبا إيبان أخيراً أن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات، في نفس الوقت فإن المشاركة المصرية في مثل هذه المحادثات مع السفير يارنغ ستؤدي بدرجة كبيرة إلى التغلب على الشك الإسرائيلي في أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام.

إنني مدرك موقفكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ الآن، وإن كنا نعتقد (ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات) أن الأطراف قد يجدون من الضروري أن يتقابلوا في مرحلة ما، إذا كان السلام سيعود إلى منطقة الشرق الأوسط.

ومع مراعاة هذه الأفكار فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

أولاً: أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولفترة محددة (90) يوماً.

ثانياً: أن توافق الأطراف المعنية على التصريح التالي على أساس أن يصدره السفير يارنغ في شكل تقرير العام للأمين المتحدة يوثان والذي ينص على أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل توافق على:

أ – إنها بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه فإنها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت إشرافي طبقاً للإجراءات والمكان والزمان الذي قد أوصي مع الأخذ في الاعتبار كلما كان ذلك مناسباً ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب – إن الهدف من المناقشات المشار إليها آنفاً، هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستنداً إلى:

1 – الإقرار من جانب الأطراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي

وفق نص قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967.

2 – الانسحاب الإسرائيلي من أراضي محتلة عام 1967 وذلك طبقاً لقرار مجلس

الأمن رقم 242.

3 - وأنه لتسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى حل كما تضمن قرار مجلس الأمن رقم 242 فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول تموز حتى أول تشرين أول على الأقل قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار.

إننا نأمل أن يلقي هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة، كما نأمل في الحصول على موافقة إسرائيل وإلى حين ذلك فإنني واثق أنكم تشاركوني الرأي لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها وإنني أوجه رسالة مماثلة إلى السيد الرفاعي وآمل أن أتلقى ردكم في أقرب فرصة".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>